Nile Journals

Nile Journal for Commercial, Legal and Information Systems Science

المؤتمر العلمي الأول للتنمية المستدامة ما بين إدارة الأزمات وريادة الأعمال

مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية و نظم المعلومات

بحث بعنوان

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز المرونة الاقتصادية لمواجهة الأزمات

محمد متولي علي محمد

محامي ومستشار قانوني

باحث دكتوراة – قسم المالية العامة والتشريعات الاقتصادية والضريبية – كلية الحقوق – جامعة الزقازيق

الملخص:

في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبحت الأزمات الاقتصادية ظاهرة متكررة تتطلب استراتيجيات فعالة للتكيف والتصدي. من الأزمات المالية العالمية إلى الأوبئة والكوارث الطبيعية، تواجه الدول تحديات متعددة تستدعي تعزيز مرونتها وقدرتها على التكيف. في هذا السياق، تبرز التكنولوجيا المالية، كأداة حيوية تسهم في تعزيز المرونة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار في أوقات الأزمات.

إذ تعد التكنولوجيا المالية واحدة من أكثر الابتكارات تأثيرًا في القطاع المالي خلال العقدين الماضيين. من خلال دمج التكنولوجيا المتقدمة مع الخدمات المالية، وقد مكنت التكنولوجيا المالية من تقديم حلول مبتكرة تتسم بالكفاءة والشفافية وسهولة الوصول. هذه الخصائص جعلتها وسيلة فعالة لدعم اقتصادات الدول في مواجهة الصدمات والتحديات الاقتصادية.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز المرونة الاقتصادية لمواجهة الأزمات. سنتناول في هذا البحث كيفية استخدام الأدوات والخدمات المالية التكنولوجية للتصدي للأزمات، وتحليل تأثيرها على مختلف جوانب الاقتصاد. سنستعرض أيضًا تجارب دولية ونماذج ناجحة في تطبيق التكنولوجيا المالية كجزء من استراتيجيات الطوارئ الاقتصادية.

ومن خلال فهم أعمق لدور التكنولوجيا المالية، تسعى الدراسة لتقديم توصيات عملية لصناع القرار والمختصين في المجال المالي حول كيفية استثمار هذه التكنولوجيا لتعزيز المرونة الاقتصادية. في النهاية، تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الإمكانيات المستقبلية للتكنولوجيا المالية في دعم الاقتصادات العالمية وتحقيق النمو المستدام.

مقدمة:

في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة والتقلبات السريعة التي يشهدها العالم، أصبح من الضروري تعزيز المرونة الاقتصادية على مستوى الأفراد والمؤسسات والاقتصادات ككل، فقد أصبحت الأزمات الاقتصادية جزءًا لا يتجزأ من المشهد العالمي، من الأزمات المالية الدورية إلى الأوبئة والكوارث الطبيعية إلى الحروب، تواجه الاقتصادات العالمية تحديات متعددة تستدعي تعزيز مرونتها وقدرتها على التكيف مع الصدمات غير المتوقعة. في هذا السياق، تبرز التكنولوجيا المالية كعنصر حيوي يسهم بشكل كبير في تعزيز المرونة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار في أوقات الأزمات. كونها أداة فعالة في هذا الصدد.

فالتكنولوجيا المالية تقوم على مجموعة من الابتكارات التكنولوجية التي تحسن وتبسط تقديم الخدمات المالية، وتشمل هذه الابتكارات حلول الدفع الإلكتروني، القروض الرقمية (التمويل اللامركزي)، الاستثمارات عبر الإنترنت، التأمين الرقمي، وغيرها من الخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لتحسين الكفاءة والشفافية والوصول. بفضل هذه الأدوات، تمكنت التكنولوجيا المالية من إحداث ثورة في القطاع المالي، مما جعلها أكثر شمولًا ومرونة.

كما ساعدت التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير خدمات مالية رقمية متنوعة وسهلة الوصول. فالتطبيقات والمنصات الرقمية أتاحت للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة إمكانية الحصول على الخدمات المالية، والقيام بالتحويلات المالية بتكاليف منخفضة وسرعة عالية. هذا قد عزز قدرتهم على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية.

إذ تعتمد التكنولوجيا المالية على تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والبلوكتشين لتحسين الكفاءة والشفافية في العمليات المالية. يمكن لهذه التقنيات الكشف عن الاحتيال المالي وإدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية، مما يعزز الثقة في النظام المالي ويساعد في استقرار الأسواق خلال الأزمات، ومن خلال توفير حلول مالية رقمية للأفراد الذين ليس لديهم وصول إلى البنوك التقليدية، تسهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي. هذا يساعد على دمج فئات أكبر من المجتمع في النظام المالي الرسمي، مما يعزز القدرة العامة للاقتصاد على الصمود في وجه الأزمات.

وبالتالي تقدم التكنولوجيا المالية دورًا هامًا في تعزيز المرونة الاقتصادية أثناء الأزمات من خلال تسهيل الوصول المالي وتحسين الإدارة المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. إذ تشير الدراسات إلى أن دمج تكنولوجيا المعلومات وتحليلات البيانات والتحول الرقمي في القطاع المالي يمكن أن يحسن بشكل كبير كفاءة الإدارة الاقتصادية خلال الأوقات الصعبة مثل جائحة COVID-19[١]. بالإضافة إلى ذلك، كان اعتماد التكنولوجيا من قبل الشركات الصغيرة في البلدان النامية مفيدًا في بناء المرونة وتمكينها من التكيف والبقاء وحتى الازدهار في مواجهة الأزمات. علاوة على ذلك، وجد أن الابتكار المالي يعزز المرونة الاقتصادية من خلال تحسين الهيكل الصناعي ونشاط السوق، على الرغم من أن وجود الشركات المملوكة للدولة قد يخفف من هذه الفوائد[٢]. بشكل عام، يعد الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا المالية، إلى جانب الجهود المبذولة لتعزيز محو الأمية المالية، أمرًا ضروريًا للاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز المرونة الاقتصادية في أوقات الأزمات.

أهمية الدراسة:

وسط الانتشار المتزايد للتكنولوجيا المالية، وتبني المؤسسات المالية لها، تتمثل أهمية الدراسة في استكشاف الدور الحاسم الذي تلعبه التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز المرونة الاقتصادية لمواجهة الأزمات، وذلك من خلال:

١- تقديم حلول مبتكرة للأزمات المالية:

- توضح الدراسة كيفية استخدام التكنولوجيا المالية لتطوير حلول مبتكرة تساعد في تخفيف آثار الأزمات المالية وتحسين قدرة الأنظمة المالية على الصمود.
- إلقاء الضوء على دور التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل الفئات غير المتعاملة مع البنوك، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي وتقليل الفجوات الاقتصادية.

---

[١] Ndiege J. R. A., Mwaura L. M., Christopher F. (2023). Technology for resilience amid COVID-19 pandemic: Narratives from small business owners in Kenya. The Electronic Journal of Information Systems in Developing Countries. Vol 89. Is 5. https://doi.org/10.1002/isd2.12272.

[٢] Zeng F. (2022). The Impact of Financial Innovation on China's Provincial Economic Resilience. BCP Business & Management. Vol 30. PP 9-18. .https://doi.org/10.54691/bcpbm.v30i.2253

- تبرز الدراسة كيفية مساهمة التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة العمليات المالية وزيادة الشفافية، مما يعزز الثقة في النظام المالي ويقلل من الفساد.

٢- تعزيز الاستقرار الاقتصادي:

- توضح الدراسة كيفية استخدام الابتكارات التكنولوجية لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال تقديم أدوات فعالة لإدارة المخاطر والتنبؤ بالأزمات.
- تسهم في فهم كيفية تعزيز التكنولوجيا المالية للنمو الاقتصادي عبر تسهيل الوصول إلى التمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز التنمية الاقتصادية الشاملة.
- تسهم في تحليل دور التكنولوجيا المالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز التمكين الاقتصادي للفئات المهمشة.

٣- دعم صناعة القرار:

- تقدم الدراسة توصيات قائمة على أسس علمية لدعم صناع القرار في وضع السياسات المالية والتنظيمية التي تعزز استخدام التكنولوجيا المالية في مواجهة الأزمات.

٤- تعزيز التعاون:

- تبرز أهمية التعاون بين الحكومات والشركات المالية والتكنولوجية لتطوير بنية تحتية مالية قادرة على مواجهة الأزمات بشكل أفضل.
- تساعد الدراسة الدول والمؤسسات المالية في مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية وتبني أفضل الممارسات لتحسين مرونتها الاقتصادية.

من خلال هذه النقاط، تبرز أهمية الدراسة في تقديم فهم معمق وشامل للدور الحيوي الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز المرونة الاقتصادية، مما يساهم في بناء أنظمة مالية أكثر قدرة على الصمود والتكيف مع الأزمات المستقبلية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

١- تحليل تأثير التكنولوجيا المالية على الأنظمة الاقتصادية:

- دراسة كيف يمكن للتكنولوجيا المالية تحسين الكفاءة والشفافية في العمليات المالية والاقتصادية.
- تحليل دور التكنولوجيا المالية في تحسين الشمول المالي وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.

٢- تقييم قدرة التكنولوجيا المالية على مواجهة الأزمات الاقتصادية:

- فحص كيفية استخدام التكنولوجيا المالية للتعامل مع الأزمات المالية والاقتصادية، مثل الأزمات المصرفية أو الأزمات الاقتصادية العالمية.
- دراسة تأثير التكنولوجيا المالية في تعزيز القدرة على التكيف السريع مع الأزمات وتقديم الحلول الفعالة للمتضررين.

٣- استكشاف دور الابتكارات التكنولوجية في تعزيز الاستقرار المالي:

- تحليل الابتكارات التكنولوجية مثل البلوكشين، الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، وكيف يمكنها تعزيز استقرار الأنظمة المالية.
- دراسة دور التكنولوجيا المالية في تقليل المخاطر المالية وتقديم حلول لإدارة المخاطر بشكل أفضل.

٤- دراسة تأثير التكنولوجيا المالية على النمو الاقتصادي:

- تحليل كيفية مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق تحسين الوصول إلى التمويل وتقديم حلول مالية مبتكرة.
- دراسة العلاقة بين التكنولوجيا المالية والتنمية الاقتصادية في الدول المختلفة، مع التركيز على الدول النامية.
- دراسة كيفية تأثير التكنولوجيا المالية على المجتمعات، بما في ذلك تحسين مستوى المعيشة وتقليل الفقر.

٥- تقديم توصيات لتحسين سياسات التكنولوجيا المالية:

- تقديم مقترحات لتطوير السياسات الحكومية والتنظيمية التي تدعم استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز المرونة الاقتصادية.
- توصيات لتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال التكنولوجيا المالية لمواجهة الأزمات الاقتصادية بفعالية أكبر.

من خلال تحقيق هذه الأهداف، تسعى الدراسة إلى تقديم فهم شامل للدور الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز المرونة الاقتصادية وتحسين قدرة الأنظمة الاقتصادية على مواجهة الأزمات بفعالية وكفاءة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في الحاجة إلى فهم أعمق لدور التكنولوجيا المالية في تعزيز المرونة الاقتصادية والقدرة على الصمود والتعافي من الأزمات الاقتصادية والمالية. على الرغم من الاعتراف المتزايد بأهمية التكنولوجيا المالية، إلا أن هناك نقصًا في الدراسات التي تبحث بشكل منهجي في الآليات والتطبيقات التكنولوجية المحددة التي من شأنها أن تسهم في تحسين القدرة على الصمود الاقتصادي.

إذ تُظهر الأزمات المالية المختلفة السابقة والتأثيرات الاقتصادية الحاجة الملحة إلى تطوير أنظمة مالية أكثر مرونة وقدرة على التكيف. ومن هنا تنبع أهمية دراسة كيفية مساهمة التكنولوجيا المالية في بناء هذه المرونة على مستوى الأفراد والشركات والاقتصادات ككل.

تهدف الدراسة إلى معالجة هذه المشكلة من خلال تحليل شامل ومفصل لدور التكنولوجيا المالية في تعزيز المرونة الاقتصادية، وسد هذه الفجوة المعرفية من خلال التحقيق في الآليات والتطبيقات المحددة للتكنولوجيا المالية التي تؤدي إلى تحسين قدرة الاقتصادات على الصمود والتعافي واستكشاف السبل التي يمكن من خلالها التغلب على التحديات المتعلقة بها، وتقديم توصيات مبنية على الأدلة لصناع القرار والممارسين في المجال المالي لتحسين الاستفادة من التكنولوجيا المالية في مواجهة الأزمات.

اشكالية الدراسة:

على الرغم من التقدم الكبير الذي حققته التكنولوجيا المالية في السنوات الأخيرة، لا تزال هناك تحديات جوهرية تؤثر على قدرتها على تعزيز المرونة الاقتصادية بشكل فعال في مواجهة الأزمات. والإشكالية الرئيسية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها تكمن في فهم كيفية تحقيق التوازن بين الفوائد الكبيرة التي تقدمها التكنولوجيا المالية وبين التحديات والمخاطر المرتبطة بها. تتمحور الإشكالية حول النقاط التالية:

١- **التفاوت في الوصول إلى التكنولوجيا المالية:** على الرغم من أن التكنولوجيا المالية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي، فإن هناك تفاوتًا كبيرًا في الوصول إلى هذه التكنولوجيا بين مختلف المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية، مما يمكن أن يزيد من الفجوة الاقتصادية.

٢- **الأمان والخصوصية:** تعتمد التكنولوجيا المالية بشكل كبير على البيانات، مما يثير مخاوف بشأن الأمان والخصوصية. كيف يمكن للتكنولوجيا المالية أن تضمن حماية البيانات ومنع الاحتيال والجرائم الإلكترونية؟

٣- **التنظيم والتشريع:** تطور التكنولوجيا المالية بسرعة كبيرة قد يفوق قدرة الأطر التنظيمية والتشريعية على مواكبتها. كيف يمكن للحكومات والهيئات التنظيمية وضع سياسات فعالة لضمان استخدام آمن ومسؤول للتكنولوجيا المالية؟

٤- **التكامل مع الأنظمة المالية التقليدية:** تواجه التكنولوجيا المالية تحديات في التكامل مع الأنظمة المالية التقليدية. كيف يمكن تحقيق تكامل فعال بين الأنظمة الجديدة والقديمة لضمان استقرار وسلاسة العمليات المالية؟

٥- **إدارة المخاطر المالية:** على الرغم من الفوائد، يمكن أن تحمل التكنولوجيا المالية مخاطر جديدة، مثل تلك المرتبطة بالأمان السيبراني والتقلبات السريعة في الأسواق. كيف يمكن إدارة هذه المخاطر بشكل فعال؟

٦- **الفهم والتبني من قبل المستخدمين:** تختلف مستويات الفهم والتبني للتكنولوجيا المالية بين الأفراد والشركات. كيف يمكن زيادة الوعي والتثقيف المالي لضمان استخدام واسع النطاق وفعال للتكنولوجيا المالية؟

وتسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه الإشكاليات من خلال تحليل معمق لدور التكنولوجيا المالية في تعزيز المرونة الاقتصادية، واستكشاف الحلول الممكنة للتحديات المذكورة، وتقديم توصيات مبنية على أسس علمية لصناع القرار والممارسين في المجال المالي.

تساؤلات الدراسة:

تتمحور تساؤلات الدراسة حول فهم الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تحسين قدرة الأفراد والمؤسسات والاقتصادات ككل على الصمود في وجه الأزمات والتعافي منها بشكل أسرع، وعلى هذا يتم إثارة مجموعة من التساؤلات منها:-

- إلى أي مدى تساهم التطورات في مجال التكنولوجيا المالية في تحسين قدرة الاقتصادات على الصمود والتعافي من الأزمات؟
- وما هي أهم الآليات والتطبيقات التكنولوجية التي تؤدي إلى تعزيز هذه المرونة الاقتصادية؟

وتتضمن الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يساهم التحول الرقمي في القطاع المالي باستخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي والوصول إلى التمويل؟
- ما هي أبرز تطبيقات التكنولوجيا المالية التي تسهم في تحسين قدرة الأفراد والشركات على الصمود والتعافي خلال الأزمات؟
- كيف يمكن للتكنولوجيا المالية المتقدمة في مجالات إدارة المخاطر والتحليلات المالية المساعدة في التنبؤ بالأزمات والتخطيط لها؟
- ما هي أهم الاستثمارات في البنية التحتية التكنولوجية للقطاع المالي التي تعزز قدرته على الصمود والاستجابة للأزمات؟
- ما هي دور التعاون بين القطاعين العام والخاص في تطوير وتنظيم التكنولوجيا المالية لخلق بيئة داعمة للمرونة الاقتصادية؟

والإجابة عن هذه الأسئلة ستساعد في تحديد الآليات والتطبيقات التكنولوجية المؤثرة وتقديم توصيات تعزز دور التكنولوجيا المالية في تحسين المرونة الاقتصادية.

فرضيات الدراسة:

لكي تتحقق أهداف الدراسة المذكورة سابقًا، تعتمد الدراسة على عدة فرضيات. منها:

١- **فرضية التأثير الإيجابي للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي:** التكنولوجيا المالية تسهم بشكل كبير في زيادة الشمول المالي عن طريق تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للفئات غير المتعاملة مع البنوك والمناطق النائية.

٢- **فرضية تحسين الكفاءة:** تبني التكنولوجيا المالية يؤدي إلى تحسين الكفاءة للمؤسسات المالية من خلال إنهاء العمليات وتقليل التكاليف وتحسين سرعة وكفاءة الخدمات المالية.

٣- **فرضية تعزيز الاستقرار المالي:** استخدام التكنولوجيا المالية يعزز الاستقرار المالي عبر تقديم أدوات متطورة لإدارة المخاطر المالية، مثل تحليلات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، مما يساعد في التنبؤ بالأزمات والتخفيف من تأثيرها.

٤- **فرضية دور التكنولوجيا المالية في تحفيز النمو الاقتصادي:** تبني التكنولوجيا المالية يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال توفير التمويل السهل والسريع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز الابتكار والتنمية الاقتصادية.

٥- **فرضية تعزيز المرونة الاقتصادية:** التكنولوجيا المالية تعزز المرونة الاقتصادية من خلال توفير حلول سريعة وفعالة للاستجابة للأزمات المالية والاقتصادية، مما يساعد في التكيف مع التغيرات الاقتصادية غير المتوقعة.

٦- **فرضية تحسين الشفافية والمساءلة:** استخدام التكنولوجيا المالية يزيد من الشفافية والمساءلة في النظام المالي من خلال توفير سجلات دقيقة ومحدثة لجميع المعاملات المالية.

٧- **فرضية تعزيز التمكين الاقتصادي للفئات المهمشة:** التكنولوجيا المالية توفر أدوات تمويلية متاحة للفئات المهمشة والمحرومة، مما يعزز التمكين الاقتصادي ويساهم في تقليل الفقر وعدم المساواة.

٨- **فرضية تعزيز التعاون:** التكنولوجيا المالية تعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص من خلال تطوير حلول مبتكرة مشتركة لمواجهة الأزمات المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

ومن خلال اختبار هذه الفرضيات، تهدف الدراسة إلى تقديم رؤى شاملة حول كيفية استخدام التكنولوجيا المالية لتعزيز المرونة الاقتصادية وتحسين قدرة الأنظمة المالية على مواجهة الأزمات بفعالية.

متغيرات الدراسة:

تقوم الدراسة على مجموعة من المتغيرات، وهي:

١- المتغير المستقل:

- التكنولوجيا المالية:

- استخدام التطبيقات المالية الرقمية: مثل المحافظ الإلكترونية، البنوك الرقمية، ومنصات الدفع الإلكتروني.
- تنوع التكنولوجيا المالية المستخدمة: مثل استخدام خدمات التحويلات المالية، وخدمات الإقراض، والتمويل الجماعي والقروض ومنصات التجارة الإلكترونية، ومنصات التمويل الجماعي، وغيرها.
- مستوى الوعي بالتكنولوجيا المالية: مثل نسبة الأشخاص الذين يعرفون ما هي التكنولوجيا المالية وفوائدها.
- السياسات الحكومية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية: مثل وجود قوانين وتشريعات تدعم استخدام التكنولوجيا المالية، ووجود برامج حكومية لدعم مشاريع التكنولوجيا المالية.

٢- المتغير التابع:

- المرونة الاقتصادية:

- استقرار الأسواق المالية: قياس تقلبات السوق ومدى تأثير التكنولوجيا المالية في تقليل هذه التقلبات.
- التعافي من الأزمات المالية: سرعة وكفاءة التعافي الاقتصادي بعد الأزمات المالية.
- معدلات الشمول المالي: نسبة الأفراد والشركات التي تمتلك حسابات مالية رقمية وإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية.

- الابتكار ونمو الاقتصاد: وقياس ذلك من خلال مؤشرات عدة مثل عدد براءات الاختراع الجديدة، ومستوى الاستثمار في البحث والتطوير، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- الشفافية والكفاءة في النظام المالي: يُقاس من خلال مؤشرات مثل مستوى الفساد، ومستوى كفاءة العمليات المالية، ومستوى رضا العملاء عن الخدمات المالية.

٣- المتغير الوسيط:

- التعليم المالي: مستوى الوعي والمعرفة المالية بين المستخدمين والمستثمرين.
- التنظيم والتشريع: القوانين والسياسات الحكومية التي تنظم استخدام التكنولوجيا المالية.
- الثقة في النظام المالي: مدى ثقة الأفراد والشركات في التكنولوجيا المالية والأنظمة المالية الرقمية.

تسعى الدراسة إلى فهم العلاقات بين هذه المتغيرات وتحليل كيفية تأثير التكنولوجيا المالية على المرونة الاقتصادية، وتحديد العوامل التي يمكن أن تعزز أو تعيق هذا التأثير.

منهجية الدراسة:

اتبع الباحث مجموعة متنوعة من المناهج لدراسة دور التكنولوجيا المالية من أجل مواجهة الأزمات الاقتصادية. حيث اتبع:

١- المنهج الوصفي التحليلي: وذلك لجمع وتحليل المعلومات من مصادر مختلفة لفهم دور التكنولوجيا المالية في تعزيز المرونة الاقتصادية في مواجهة الأزمات.

٢- المنهج النوعي: لجمع المعلومات النوعية من مصادر متنوعة، وذلك لفهم تصورات المستخدمين وصناع القرار حول التكنولوجيا المالية.

خطة الدراسة:

تعرض الباحث لموضوع الدراسة من خلال مبحثين، وخصص المبحث الأول: لمفهوم لتكنولوجيا المالية وخصائصها وفوائدها، مفهوم المرونة الاقتصادية وعواملها المؤثرة عليها، وآليات عمل التكنولوجيا

المالية في تعزيز المرونة الاقتصادية، وبيان دور التكنولوجيا المالية في تعزيز المرونة الاقتصادية على مختلف المستويات.

والثاني: تناول التحديات والفرص التي تواجه التكنولوجيا المالية في تعزيز المرونة الاقتصادية، وتحليل التحديات والفرص. مع استعراض نماذج ناجحة لتطبيق التكنولوجيا المالية في تعزيز المرونة الاقتصادية في مختلف البلدان،

وذلك من أجل الوصل إلى نتائج وتوصيات يمكن تطبيقها عمليًا.